مجلة التعاون الدولي | المجلد01/ العـدد:01 (2021)، ص 56-76

تداعيات الفشل الدولاتي على الأمن الإقليمي: حالة ليبيا أنموذجا

The repercussions of state failure on regional security: the case of Libya as a model

هشام دراجي [1]، يمينة مزراق [2]

[1] جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر) ، hichem.derradji@univ-msila.dz

[2] جامعة محمد بوضياف- المسيلة (الجزائر)، yamina.mezrag@univ-msila.dz

مخبر البحث في العلوم السياسية الجديدة

تاريخ الاستلام: 2021/06/30 تاريخ القبول: 2021/07/25 تاريخ النشر: 2021/07/30

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على المخاطر التي أصبح يشكلها نمط الدول الفاشلة لما يتيحه من إمكانية لمختلف الأطراف الخارجية بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت غطاء مبررات الشرعية الدولية وحماية حقوق الإنسان، وهو ما كان له كبير الأثر في الضعف السيادي للدولة القائمة في المجال السياسي المغاربي، هذا الأثر الذي كان سببا مباشرا في تشكيل عديد التهديدات على مفهوم الأمن القومي في المنطقة المغاربية بكافة أبعاده السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ويعتبر النموذج الليبي أحد أبرز النماذج في هذا السياق، لما يحمله من مظاهر تفكيك الدولة خاصة في الفترة التي أعقبت الحراك الشعبي الذي أضفى إلى إسقاط النظام السياسي ما أدخل الدولة في دوامة العنف والعنف المضاد في مشهد أعادها إلى وضع ما قبل الدولة، وهو ما إستدعى إعادة طرح آليات للتعاقد من جديد ضمن منطق إعادة بناء وتشكيل الدولة بما يسمح بضمان حماية مختلف التوازنات القبلية والعشائرية ومصالح الأطراف المتنازعة.

كلمات مفتاحية: الدولة الفاشلة – الأطراف الخارجية – الأمن القومي المغاربي – الحراك الشعبي – ليبيا.

Abstract :

The purpose of this researched paper is to shed light on the dangers that have been created by the pattern of failing states because of the possibility of various external parties interfering in the internal affairs of countries under the pretext of international legitimacy and the protection of human rights. This has had a major impact on the sovereign weakness of the political state The Maghreb model is one of the most prominent examples in this context, because of the manifestations of the dismantling of countries. Especially in the period following the popular movement that led to the overthrow of the political system, which brought the state into the cycle of violence and counter-violence in the scene brought back to pre-state situation, which called for re-put mechanisms to re-contract within the logic of rebuilding and the formation of the state to allow protection the various tribal and tribal balances and the interests of the conflicting parties

Keywords: Failed State - External Parties - Maghreb National Security - Popular Mobility - Libya.

المؤلف المرسل: هشام دراجي ، الإيميل: hichem.derradji@univ-msila.dz

مقدمة:

تعددت التسميات التي أطلقت على الأحداث والتطورات المتسارعة التي وقعت في المنطقة العربية، فذهب البعض إلى توصيفها بالربيع العربي تيمنا بربيع براغ آملين أن تحقق هذه التطورات حرية الشعوب العربية كما حدث سابقا في أوروبا الشرقية، أو الثورة في محاكاة لما حدث فرنسا خلال القرن الثامن عشر، في حين يحبذ تيار آخر أقل تفاءلا بإطلاق تسمية الحراك الشعبي أو الاحتجاجات الشعبية، ولكن ما يمكن التأكيد عليه بعد قرابة الثمانية سنوات من بداية هذه الأحداث هو اختلافها من دولة إلى أخرى من حيث المآلات والنتائج، واشتراكها في إحداث تحولات سياسية في بنية الأنظمة المختلفة بدرجات متفاوتة.

إن الحديث عن التحولات السياسية في المنطقة العربية يقودنا للإشارة إلى مسألة التحول الديمقراطي، وطرح العديد من التساؤلات المرتبطة بمدى نجاح هذا التحول أو الانتقال في ظل التباين بين مختلف التجارب العربية بين السلمية والعنف الذي وصل في بعض الحالات إلى مراحل متقدمة من الحرب الأهلية، فقد ارتفعت فاتورة الديمقراطية في سوريا وليبيا واليمن، حتى أصبحت الشعوب تحلم بأزمة الديكتاتورية الغابرة، لكن في المقابل عرفت تجارب أخرى سلاسة جعلت من المجتمع الدولي يقف حائرا أمام نشوء ديمقراطيات حقيقية في المنطقة كما حدث في تونس، وبين هذه التجارب وتلك شكلت هذه التحولات السياسية سواء بنجاحاتها أو إخفاقاتها تهديدات مباشرة للأمن القومي في المنطقة المغاربية، وهو ما سنحاول العمل عليه من خلال هذه الورقة البحثية انطلاقا من التركيز على الحالة الليبية وتداعيات فشل الدولة على المنطقة المغاربية.

وفي ضوء هذا التقديم سيتم التطرق إلى تأثير مختلف التحولات السياسية في المنطقة العربية على الأمن القومي المغاربي انطلاقا من الإشكالية التالية:

كيف ساهمت مختلف التحولات السياسية في المنطقة العربية في تهديد الأمن الإقليمي المغاربي على ضوء معطيات الفشل الدولاتي في ليبيا؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم طرح التساؤلات التالية:

- ماهي أهم التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة العربية خلال موجة الحراك الشعبي الأخير؟
- كيف ساهمت هذه التحولات السياسية في تهديد الأمن الإقليمي المغاربي؟
- ماذا يمكن أن نستخلص من تجربة الفشل الدولاتي في ليبيا خلال فترة التحولات السياسية الأخيرة ؟

الفرضيات :

تفترض هذه الدراسة أن موجة الحراك الشعبي في المنطقة العربية قد ساهمت بشكل جلي في بلورة العديد من التحولات السياسية بالمنطقة، وهو ما أدى بدوره في ظل احتمالية الفشل الدولاتي إلى تهديد الأمن الإقليمي ككل كما حدث في الحالي الليبية.

أولا: التحولات السياسية في المنطقة العربية في ظل موجة الحراك الشعبي

لا شك في أن أهم استنتاج يمكن استقاؤه من الحراك السياسي والاجتماعي الأخير أو ما أصبح يصطلح عليه بالثورات العربية، التي هزت المجال السياسي العربي مطلع 2011 هو غياب الوعاء العام الذي يكفل كل أطراف اللعبة السياسية، حيث أكدت هذه الأخيرة مرة أخرى على قوة نموذج الدولة/السلطة ورسوخها في المجتمعات العربية.

ذلك أن المطالب المرفوعة والقاضية بإسقاط النظام السياسي كان من شأنها تهديد كيان الدولة العربية بل وإمكانية إسقاطها واندثارها بالتزامن وسلطتها السياسية ونظامها القائم وذلك باعتبارها مفاهيم مركبة يستحيل الفصل بينها، ولعل هذا ما يؤكد أن أي حراك سياسي من شأنه وضع المواطنين في مواجهة مباشرة مع الدولة.

كما قد أثبتت التجربة الديمقراطية في دول ما بعد الحراك أن أي مسعى للديمقراطية في الحالة العربية يؤدي إلى تحريك الثوابت الرئيسية للدولة التي يعتبر الأصل فيها أن لا تكون محل نقاش، على غرار طبيعة التصور الدستوري للنظام السياسي، وموقع ومنزلة المؤسسة العسكرية وكيفية رسم حدود بينها وبين الحقل السياسي والحفاظ عليها كضمان لكيان الدولة، العلاقة بين المرجعية الدينية والعقدية العامة للدولة، وذلك باعتبارها أهم الإشكالات البنيوية والإجرائية والنظرية المطروحة بحدة في مرحلة ما بعد الحراك للدولة ضمن المجال السياسي العربي.

فبدل أن تمنحنا الثورات –الحراك السياسي/الاجتماعي– العربية كما كان متوقعا منها فرصة للاحتفاء بأول جهود مجتمعية أصيلة للتحول الديمقراطي، فتحت من جديد مسألة الدولة باعتبارها أكبر مجسد للوضع الإشكالي الأهم واجب التعاطي والنقاش في الحالة العربية على المستويين الواقعي والنظري.

فبعد مرور عدة سنوات على الحراك الأخير لا تزال الديمقراطية مفهوما بعيد المنال في المجال السياسي العربي وذلك حتى في أكثر حالاتها تفاؤلا، مثلما كان منتظرا من التجربة التونسية التي لا تزال تسير بخطى

غير مستقرة نحو الاستقرار المؤسساتي في مقابل تهديدات مآلات الفوضى والعنف الاجتماعي، والحال لا يختف كثيرا في مصر الذي أوقف فيها الانقلاب العسكري مسار الانتقال الصحيح للديمقراطية، وكذلك هو الحال تقريبا في الأغلب الأعم من التجارب العربية التي مستها موجة الحراك أين استطاع النظام احتواء خصومه، ضمن منطق الإخضاع بالقوة، ليزداد الوضع تعقيدا مع الحالة الليبية التي فتحت الباب أمام ممارسة العنف وتهديدات الميليشيات المسلحة، في ظل ضعف استيطان الدولة، والتي لا تزال تشهد تطورات خطيرة أمام سيادة حالة الدمار التي تشهدها الدولة جراء منطق النظام في التعاطي مع أي توجهات معارضة، وهكذا بقي محصول الحراك جد متواضعا مقارنة مع ما كان ينتظر منه ويعلق عليه في مجال التحول والانفتاح السياسي.[1]

فقد أكد هذا الحراك مرة أخرى على قدرة نموذج الدولة العربية في الحفاظ على البقاء والاستمرار من خلال تطويره لجملة من السياسات والمؤسسات التي تسبق التحديات التي من شأنها فسح مجال لإمكانية انهيارها وعملت في المقابل من ذلك على توسيع من سلطتها باعتبارها الآلية الأنجع التي طالما عولت عليها الدولة العربية في ضمان دوامها رغم تناقضاتها التي تنطويها.

وهو ما يثبت مرة أخرى بنوع من الجزم على غياب الدولة/الشرعية في مقابل حضور نموذج الدولة/السلطة، وتنافيا مع هذا الواقع نجد أن كل ما كتب على المستويات التنظيرية العربية لفترة ما بعد ما بعد الحراك، لم يحرك المسألة الحقيقية محل الأزمة: الدولة، وخلافا لذلك ظلت هذه الكتابات تدور حول مفهوم الثورة باعتبارها الحدث الأهم والأكبر في تاريخ المجتمعات العربية، وهو الحدث الذي تم التنظير له وعلى نطاق واسع على أنه اللحظة التاريخية التي من شأنها نقل الدول العربية ومجتمعاتها إلى المرحلة الديمقراطية.

ونشير هنا إلى أن هذه الأدبيات كثيرا ما قارنت هذا الحراك أو الثورة في المجال السياسي العربي بالثورات الغربية الديمقراطية على غرار تلك التي حدثت في فرنسا عام 1789 وفي الولايات المتحدة 1776 وفي بريطانيا..وغيرها، إلا أنها مقارنة لا تستقيم، ذلك أن هذه الثورات لم تعزز مفهوم الدولة الوطنية في شأن وجود حدود سياسية واضحة وارض متواصلة يحكمها نظام إداري وقانون ي واحد فقط، بل أصبح مفترضا أن الدولة تمثل الأمة باعتبارها تمثل مجموعة واحدة، إذ ليس من المصادفة أن تتزامن مرحلة الثورات الديمقراطية في الغرب مع الفصل في مسألة الدولة الوطنية.

فالأكيد أن الفكرة الديمقراطية قد ارتبطت تاريخيا على الأقل بفكرة الدولة الوطنية، وكان الخطر أن يتحول ذلك نظريا إلى شرط للديمقراطية، بمعنى أن يصبح الانفصال في دولة وإقامة التجانس على مستوى الهوية شرطا لتنفيذ الديمقراطية. (2)

ومن نافلة القول هنا أن الثورات لا تهدف كلها إلى تحقيق الديمقراطية، ولكن الثورات العربية التي نشبت بين نهاية 2010 وبداية 2011 قد رفعت جميعها شعارات الديمقراطية والدولة المدنية، وذلك رغم ما كان يبدو على دوافع الأفراد من الاحتجاج والتي تمثلت أساسا في نقمة الشعوب المتراكمة على الأنظمة الفساد، وسيادة أوضاع البطالة والفقر وهشاشة الأمان الاجتماعي والإنساني، إضافة إلى سوء معاملة الأجهزة الأمنية، وتدهور العلاقة بين المواطن والدولة، وقد تمت ترجمة هذا الغضب المتراكم إلى موقف سياسي في الشوارع العربية، وكان المطلب الديمقراطي مبلورا لدى فئات واسعة من المبادرين والمشاركين. (3)

ورغم تبني هذا الحراك لشعار الثورة باعتبارها أمر ضروري لتغيير النظام في الدول الاستبدادية الرافضة للإصلاح، إلا أن المآلات التي عرفها هذا الأخير من حيث الواقع قد أكدت افتراضا آخر يقضي بأن تغيير النظام هو شرط ضروري ولكنه غير كاف، فالثورة الديمقراطية تحديدا لا تقود إلى الديمقراطية بفعل واحد هو قلب نظام الحكم، بل من خلال عملية إصلاح وبناء طويلة المدى تعقب تغيير النظام.

حيث ثبت في الحالة العربية أنه من الصعب الاستيلاء على الحكم مهما كان حجم ووزن القوى الساعية إلى ذلك، إذ ظلت الدولة/السلطة قلعة حصينة مسلحة وعصية على الاختراق.

ذلك أن الثورة التي تقوم على تجييش طائفي أو هوياتي، وينقسم خلالها المجتمع إلى هويات، لن تقود إلى تعددية سياسية وفكرية في إطار المجتمع ككل، بل تقسم المجتمع إلى مجتمعات، ولا تلبث أن تتحول إلى شرذمة من المجتمعات السياسية، ثم إلى انقسام، فإلى كيانات سياسية أو اجتماعية متناحرة، تحكمها علاقات الكراهية، وإن كانت تعيش نظريا في إطار كيان سياسي واحد، إن هذه الحال في التاريخ الاجتماعي وفي تواريخ القوميات، هي نفسها معضلة التكامل الاجتماعي أو بناء الأمة التي مازال العرب دونها، فالدول القطرية العربية لا تزال عاجزة في الارتقاء إلى مستوى دول وطنية. (4)

فقد أثبتت الدولة العربية لمرحلة ما بعد الحراك –الثورات– مرة أخرى على أن التكوين الاجتماعي للدولة العربية يشكل أحد أكبر المعوقات البنيوية أمام الديمقراطية، وهو التكوين الذي تختصره صورة الغياب

الشديد في مفهوم الاندماج الاجتماعي، وذلك جراء فشل الدولة في تفكيك طبيعة التكوين العصبوي للمجتمع العربي من جهة، وجراء استثمارها في هذه الطبيعة المجتمعية من جهة أخرى، إضافة إلى دور النظام السياسي ذو الطبيعة التسلطية والاستبدادية في توليد أسباب تجدده وصيرورته الاجتماعية باعتباره جزءا وسندا في الهندسة السياسية للحفاظ على استمرار السلطة والدولة، إذ لا يزال المجتمع العربي قائما على أسس انقسامية عمودية لم يقع صهرها في منظومة وطنية جامعة وموحدة تؤسسها رابطة الانتماء الوطني وعلاقات المواطنة.

واتساقا مع هذا الواقع نجد أن الحقيقة التي لا مراء فيها والتي لازمت الدولة العربية عبر محطات الإصلاح السياسي الكبرى التي شهدتها تكمن في أن هذا النمط من الدولة/السلطة أو الدولة/الاستبدادية قد عرفت كيف تؤمن استمراريتها وتعيد إنتاج نفسها من خلال قوالب التعددية الديمقراطية، ولعل هذا إحدى الأسباب الرئيسية لاندلا ع الحراك السياسي والاجتماعي –الثورات– الأخير الذي شمل عديد الدول العربية، والتي كان ينظر إليها على أنها على أنها المخرج الوحيد الممكن من نسق تعددي عاجز على توفير أفق التداول السلمي على السلطة. (5)

حيث تم اختصار مسألة الإمكان الديمقراطي في المجال السياسي العربي لفترة ما بعد الحراك السياسي والاجتماعي –الثورات– الأخير في كثير من دول هذا المجال، في صورة إزاحة أنظمة حاكمة أو شرائح منها من السلطة، إلا أن هذا الواقع لم يفتح الباب أمام ذلك الإمكان ، فالتجارب المتتالية أثبتت أن إسقاط النظام الاستبدادي غير كاف لإقامة بديل ديمقراطي، كما أثبتت أن صناديق الاقتراع لا يكفي أن تضمن أن يكون النظام الجديد ديمقراطيا، فقد ينتج الانتخاب استبدادا شرعيا جديدا، أو استبدادا يبرر لنفسه احتكار السلطة باسم الشرعية الانتخابية.

ذلك أن منطق الدولة العربية في الاستمرار والبقاء قد اقتضى ضرورة عدم السماح لظاهرة السلطة فيها بالانتقال الفعلي بين القوى السياسية، حيث أن انتقالها يقتضي إسقاطا للنظام السياسي ومن ثم للدولة في حد ذاتها.

وذلك خلافا للمنطق السياسي للدولة الديمقراطية الذي يعد انتقال السلطة مؤشرا حقيقيا لحالة الاستقرار في النظام السياسي ومن ثم في الدولة، وهو مقياس دقيق لمدى التطور الديمقراطي وتعبيرا عن البعد البنائي والمؤسسي للعملية. (6)

وهو المنطق الذي بقي ثابتا في دولة ما بعد الحراك السياسي/الاجتماعي العربية حيث أكدت على استمرارها في إتباع آليات العنف والتهديد باستخدام أدوات القهر الرسمية على غرار مؤسسة الجيش والبوليس والسجون.. وإن اقتضى الأمر استخدام أدوات القهر غير الشرعية كسياسات الاغتيال، مخططات قلب نظام الحكم ومآلات فتح البلاد على الفوضى، وهذا دليل على عدم تمكن هذه الدولة من دعم وإرساء قواعد وآليات لانتقال السلطة، ومن ثم فشلها في المهمة الأولى للدولة في مسار الانتقال الديمقراطي والمتمثلة في قدرة الدولة على احتواء كافة الفاعلين والقوى السياسية وضمان الانتقال السلمي للسلطة فيما بينهم.

كما أكدت مرة أخرى على قدرتها في توظيف مسألة الإصلاح السياسي لصالحها، من خلال إبقائها على شكليته دون المساس أو الوصول إلى موازين القوى الحقيقية، حيث اتجهت أكثر الدولة العربية لما بعد الحراك لتبني جملة سياسات وقائية تمثلت في مبادرات الإصلاح السياسي وذلك في سبيل استيعاب واحتواء الحركات الاحتجاجية –بالنسبة للدول التي طالتها موجة الحراك– أو لتتفادى وصولها إليها –بالنسبة للدول التي لم تطلها موجة الحراك السياسي والاجتماعي– دون أن تتضمن أدنى مستوى للجدية في التفاعل مع الحركات المطلبية ومن ثم غياب أي جدوى في تعزيزها ضمن مسار الانتقال إلى ديمقراطية كما كان يتوقع منها.

وقد تراوحت هذه الجهود بين إطلاق **مبادرات للحوار الوطني**: وهي المبادرات التي غاب عنها النقاش الجدي لمطالب وتطلعات المجتمع ذلك أنها جاءت ضمن الترتيبات الاضطرارية للسلطة وهو ما أدى إلى أن غلب عليها الاستيعاب الرمزي، **إجراء تعديلات دستورية**: وهي التعديلات التي غلب عليها الطابع الشكلي دون أن تكون تغييرات لإعادة التوازن بين سلطات الدولة ذلك أنها أجريت من جانب السلطة مباشرة دون أن تعكس التنوع السياسي والفكري والاجتماعي للمجتمعات العربية، **تعديل القوانين المنظمة للحريات العامة وحقوق الإنسان**: وهي التعديلات التي بقيت بعيدة عن المعايير الدولية حيث توجهت أغلبها نحو التشدد والتقييد بدل التوسع والإتاحة والتمكين، **إجراء انتخابات عامة رئاسية أو نيابية أو محلية**: حيث شهدت غالبية دول المجال السياسي العربي في مشرقه ومغربه عددا من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2014 إلا أنها أعادت إنتاج ذات الأنظمة وذات النخب، ومن ثم الإبقاء على ذات نمط السلطة الذي كان قائما قبل الحراك. (7)

ومن ثم بقيت معظم هذه الإصلاحات التي شملت كافة الدول المشكلة للمجال السياسي العربي، لا ترقى إلى مستوى الانتقال إلى الديمقراطية، لا من حيث القيم ولا المؤسسات ولا الإجراءات، ويرجع ذلك إلى طبيعة النظام السياسي والسلطة القائمة في الدولة العربية التي كشفت على قدرة عجيبة في حفاظها على منطق الدولة الاستبدادي في البقاء والاستمرار.

ويقول السيد ولد أباه في هذا الإطار أنه من الواجب أن نشفق على ما يصطلح عليه اليوم بالثورات العربية الجديدة التي يحملها البعض كل حاجيات المجتمع العربي في النهوض والتحديث والتنمية والإصلاح، غير مدركين أنها كانت عبارة عن انتفاضات ضد استبداد السلطة والفساد ولم تكن من قبيل الثورات أو الأيديولوجية التي تختزن طوباوية التغيير الجذري والقطيعة التاريخية الصارمة. (8)

فالمسار التقييمي للثورات العربية أو ما يصطلح عليه بالربيع العربي يؤكد أن هذه الأخيرة قد شكلت فشلا ذريعا في تاريخ الدول العربية، فجميع المؤشرات تدل على أن الوضع الذي أتت به قد كان أسوأ بكثير مما كان قبله، سواء في تونس، باعتبارها أكثر الحالات تفاؤلا، أو في الدول العربية الأخرى، فقد تسببت بقدر هائل من الفوضى والعنف، وجعل حياة الكثيرين أكثر بؤسا مما كانت عليه قبل ذلك. (9)

إذ نجد أنه ومن الناحية السوسيولوجية والاقتصادية والسياسية قد أعاد الحراك –الثورات– عديد الدول العربية عقودا من الزمن إلى الوراء وذلك نظرا لتبيعات هذا الأخير التي تمثلت في التراجعات الكبيرة في الممارسة الديمقراطية وفي معدلات الاستقرار والتنمية على كافة المستويات المجتمعية.

ولعل هذا ما تؤكده إشكالية العلاقة بين عناصر النموذج التغييري الذي كرسه الحراك السياسي والاجتماعي مطلع 2011 وعناصر الانتقال الديمقراطي المراد له أن يكون، فمن جهة هناك فارق كبير بين الطابع الاجتماعي العفوي الذي اتخذه الحراك الاحتجاجي، والطابع السياسي المنظم الذي يفترضه العمل الديمقراطي، ومن جهة أخرى ثمة تباين بين مزاج التغيير الجذري الفوري ومفترضات الانتقال الإصلاحي التدريجي من أجل إرساء النظام الديمقراطي.

حيث أن الظواهر التي وسمت الحراك الاجتماعي بل وحتى الحراك السياسي في الدول العربية تكشف إلى حد بعيد مشروعية التحذير الذي نبه إليه رواد النزعة الاجتماعية، من تحول الانفتاح السياسي إلى فرصة لانفجار المشاعر الانقسامية والتقسيمة، ومن ثم تهديد كيان الدولة أصلا. (10)

وأن الانتخابات الديمقراطية التي شهدتها غالبية الدول العربية لما بعد الحراك، لم تمثل نهاية التاريخ إلى مستقرها الديمقراطي المنشود، بل إن إشكالات عديدة كامنة خلف هذا المشهد الانتخابي، على غرار إشكالية الدولة، التي فرضت نفسها كإشكالات واجبة التعاطي والمعالجة والحسم.

كما أن مجريات الواقع العملي في هذه الدول التي شهدت ثورات وعرفت الديمقراطية في أولى تجاربها الانتخابية سرعان ما تحولت عن هذه التوجهات التي اعتبرت أهم مكاسبها، فقد وسع هذا الواقع أكثر من ممكنات التحول نحو القضايا والإشكالات الحقيقية التي تواجهها الظاهرة الديمقراطية في المجال السياسي العربي، والمتعلقة أساسا بقضايا الدولة والبنى المجتمعية وتمثلات الهوية والأنماط الثقافية المهيمنة.

إذ أثبت المسعى الديمقراطي عربيا مرة أخرى أنه غير قادر على تجاوز القضايا ذات البعد البنوي بدءا بارتباطه بالقضية المحورية المتمثلة في الدولة وما يتصل بها من قضايا فرعية على غرار قضية الهوية، قضية المواطنة..، وهكذا فإن الافتراض الذي ظل يشاع في المجال السياسي العربي لما بعد الحراك، والقاضي بأن منعرج التحول الديمقراطي الغربي يتلخص في آليات الانتخابات الشفافة والنزيهة، التي من شأنها حسم معضلة الشرعية السياسية وتامين الانتقال السليم من الحالة الاستبدادية الشمولية قد أثبت فشله.

ذلك أن ما يجب التنبيه إليه هو أن الآلية الانتخابية لا يمكن أن تعوض البناء المؤسسي الذي يوطد ويسند النسيج الاجتماعي، وإنما هي الآلية التنظيمية الإجرائية للحقل السياسي في تنوعه واختلافيته، ومن دون هذه القاعدة المؤسسية الصلبة، تتحول اللحظة الانتخابية إلى عامل تفجير للعملية الاجتماعية بدل أن تكون ضمان ة للسلم الأهلي.

فالديمقراطية الانتخابية ليست حلا سحريا، وإنما هي آلية من شأنها توفير المناخ والوسط الذي يرسخ العقلانية، الذي يسمح بمناقشة كافة القضايا تمهيدا للوصول إلى أفضل الحلول، وهي الصيغة التي تخلق توازنا تفرضه موازين القوى، من دون إلغاء الآخر، كما أنها تساعد على الانتقال الهادئ للسلطة، إلا أن هذا لا يتم إلا بشرط حضور الدولة الشرعية، وبدون هذا الشرط فأن من شأن تطبيق هذه الآلية الديمقراطية في المجتمعات العربية أن يكلفها ثمنا غاليا وربما فاجعا أيضا كونها غير جاهزة بعد لاحتضانها، ومن ثم فسح المجال أمام أمكنيات انعكاس الصراعات والانقسامات المجتمعية على مستوى السلطة.

إذ لا يتصور وجود حديث في الديمقراطية لا يتضمن تناولا لموضوعات الدولة والمجتمع، ذلك أن الديمقراطية حتى وان أخذت من جهة أنها آلية إجرائية انتخابية فحسب، فهي في نهاية المطاف من أنماط ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع يستبعد ضرورة هيمنة الأولى على الثانية. (11)

من هنا تبرز أهمية مفهوم المواطنة باعتباره الوسيط الحقيقي الذي من شأنه إعادة ترتيب نمط العلاقة القائمة بين الدولة ومجتمعاتها في الحالة العربية.

ولعل التحدي الأصعب الذي يواجه اليوم الهندسة السياسية العربية هو بلورة النظم المؤسسية الملائمة للأوضاع العربية الانتقالية، حيث يحتل مفهوم المواطنة الذي هو ركيزة المنظومة الديمقراطية من هذا المنظور مكانة محورية في الحوار المفتوح حول شكل النظام السياسي العربي المنشود، ذلك أن الفكرة الديمقراطية التقليدية لا تخرج من هذا الأفق الذي يحصر مفهوم المواطنة في حدود الدولة الوطنية ذات السيادة. (12)

إذ يمكن اختزال جميع الإشكالات تقريبا التي تعرفها المجتمعات العربية في مساراتها الانتقالية الراهنة، في افتراض صدام ثنائية الديمقراطية والدولة الوطنية، حيث شكل هذا الأخير أهم استنتاج مستقى من تحليل الواقع العملي لمرحلة ما بعد الحراك السياسي والاجتماعي.

وهو الافتراض الذي تجاهلته الكتابات التي اشتغلت مباشرة على قراءة الحوادث المتسارعة التي عرفتها المسارات الانتقالية الراهنة، وهي الكتابات التي فسرت هذه المسارات من منطلق تركيزها على افتراضات عديدة باستثناء الافتراض المثبت واقعيا والقاضي بأننا تجاه وضعية يتصادم فيها مفهوم الديمقراطية والدولة الوطنية الديمقراطية باعتبارها آلية للحكم تكرس الحريات والتعددية والتنافس على السلطة، والدولة الوطنية باعتبارها معبرة عن وحدة المجتمع وسيادته وتماسك بناه والمصلحة العامة التي تتعالى على مصالح أفراده وفئاته وجماعاته المختلفة.

حيث بقيت الساحة العربية اليوم تشهد مقاربتين كبيرتين تلتقي فيها مكونات متمايزة من حيث الخلفيات الفكرية والأيديولوجية: (13)

- ✓ تيار ينظر إلى الحراك –الثورة– من البوابة الإصلاحية في منظور التحول المنشود من الحالة الاستبدادية الاستثنائية إلى الحالة الديمقراطية التعددية المستقرة، بما يعنيه هذا الخيار من تحويل الحرية المكتسبة إلى سلطة تأسيسية مثبتة للبناء السياسي المطلوب.

- ✓ تيار ينظر إليها كحدث تاريخي مفتوح ومطلق لا سقف له، بها تناط كل التطلعات المجتمعية وكل أهداف التغيير السريع والراديكالي. وتتجاهل كلى المقاربتين وتبتعد عن الواقع الذي يؤكد أن فشل الحراك –الثورات– في بلوغ أهدافها التنموية والديمقراطية المرفوعة راجع إلى غياب المؤسسة العامة التي من شأنها أن تكفل تحقيق أو على الأقل احتواء كافة المطالب المرفوعة.

وكان الفيلسوف الألماني هيغل قد نبه إلى خطورة الوقوف عند تجربة الحرية المجردة غير المتجسدة في مؤسسات فاعلة، معتبرا أنها تقود إما إلى الاستبداد باسم العدالة الثورية أو إلى حالة العنف والصراع.

إن الكتاب الغرب وأضرابهم العرب الذين يريدون للثورات العربية أن تبقى في مرحلة الحدث الرمزي الكثيف والجذري لا يدركون حجم المخاطر التي قد تنشأ عن هذا الخيار، كما لا يدركون أيضا الرهان عن انتفاضات الشباب العربي من أجل الحرية والكرامة في إعادة فتح باب الفاعلية التاريخية في المجتمعات الغربية التي خرجت نهائيا كما قال فوكو من أفق الثورة، ويتعين إذن على العرب أن يخرجوا من حالة الاستثناء الذي يترجم الوضع الاستبدادي للدولة في عصر التوسع الديمقراطي، دون أن يمروا إلى وضع استثنائي آخر طوباوي زائف.

وهكذا فإن المطلوب عربيا باختصار في هذه المرحلة تحويل الزخم الرمزي الكثيف للثورات العربية إلى بناء سياسي صلب ومستقر، بما يعني عمليا الخروج والتحرر التنظيري من أفق الثورة إلى أفق الدولة.

ثانيا: واقع الأمن القومي المغاربي في سياق التحولات السياسية الراهنة.

ساهمت مختلف التحولات السياسية بالمنطقة العربية في بروز العديد من مؤشرات تهديد الأمن القومي المغاربي على مختلف الأصعدة والمستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

1. الأمن القومي المغاربي في مواجهة التطرف والإرهاب.

أسهمت جملة التحولات السياسية في المنطقة العربية، في سرعة تغير الديناميات في دول منطقة المغرب العربي وامتداداتها الإفريقية، حيث تواجه المنطقة على المستوى الأمني في جوارها الجيوسياسي حاليا تحديات متزايدة، مثل شبكات تجارة وتهريب الأسلحة، ويمثل انتشار السلاح الليبي الذي وصل عددا من المناطق المتأزمة أحد الأسباب الرئيسة للاضطراب في المنطقة وجوارها حيث "تتعاظم مصائب السلاح الليبي

الذي يقف وراء حادثة إن آميناس في الجنوب الشرقي الجزائري، وقد ثبت كذلك استخدام مسدسات ليبية في الاغتيالات السياسية بتونس، وفي أحداث الشعانبي التي أُريقت فيها دماء كثيرة بواسطة أسلحة خفيفة قادمة من ليبيا.(14)

وفي هذا السياق، نبه تقرير نهائي أعده فريق من خمسة خبراء لدى الأمم المتحدة ينسق عملهم الخبير الإقليمي خليل مسن، على إستمرار تدفق الأسلحة إلى ليبيا ومنها يجري تهريبه إلى 14 دولة على الأقل، وسعى الفريق أثناء فترة مهمته إلى ترتيب زيارات لتلك الدول، وقد أكد التقرير الذي سلم لمجلس الأمن تطبيقا لمقتضيات القرار رقم **2011/1773**، على الانتهاكات المستمرة لقرار حظر الأسلحة المفروض على ليبيا، حيث أنه وبحسب ما جاء في هذا التقرير: "على الرغم من التطورات الإيجابية الطفيفة التي تحققت على صعيد إعادة بناء القطاع الأمني الليبي إلا أن الأسلحة في معظمها تحت سيطرة جهات مسلحة غير تابعة للدولة كما أن نظم مراقبة الحدود لا تزال ضعيفة ". (15) وهو ما يعني تركيز هذا التقرير الأممي على ثلاثة عوامل رئيسية تشكل تهديدا مباشرا للأمن القومي المغاربي، وهي فشل القطاع الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على السلاح وعدم مراقبة الحدود، وبإجتماع هذه العوامل الثلاث في أي دولة ما يمكن دق ناقوس الخطر على الأمن القومي للدولة من جهة، ولإقليمها ودول جوارها من جهة أخرى، والدليل في ذلك تطرق التقرير إلى 14 دولة متظررة على الأقل، وهو ما يمثل إمتداد جغرافي كبير داخل القارة الإفريقية، على إعتبار ما يشكله الساحل الإفريقي من أهمية جيوسياسية في سياق حماية الأمن القومي المغاربي.

وقد إستغلت الجماعات الإرهابية المتطرفة هذا الوضع الفوضوي والإنفلات الأمني في ليبيا ومنطقة الساحل بصفة عامة لإعادة تفعيل نشاطها في المنطقة المغاربية من خلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، هذا التنظيم الذي وجد البيئة والمناخ المناسبين لتقوية صفوفه من جهة، وإطلاقه لمجموعة كبيرة من العمليات التي إستهدفت الدول المغاربية وعلى رأسها الجزائر، فقد صرح الرجل الأول على رأس التنظيم مختار بلمختار أمير كتيبة الملثمين لجريدة أخبار نواقشط الموريتانية بتاريخ 09 نوفمبر 2011، " ... نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات الربيع العربي...أما عن إستفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لنا هو تمكين شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح ". (16) ولعل أهم ما يمكن قراءته من هذه التصريحات مدى قدرة التنظيمات الإرهابية المتطرفة على إستهداف وتهديد الأمن القومي المغاربي مستغلة في ذلك جملة التحولات السياسية التي طرئت على المنطقة المغاربية بعد أحداث الثورات العربية أو ما أطلق عليه إعلاميا الربيع العربي، وهو ما

حدث فعلا بعد ذلك من خلال إستهداف قاعدة الحياة في تيغنتورين وهي الضربة الإرهابية التي إستهدفت الأمن القومي الجزائري في العمق خاصة بما تمثله هذه القاعدة للإقتصاد الجزائري.

وكذلك التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أيضا، خاصة في العراق وسوريا، وتصاعد نفوذ الجماعات الإرهابية التي يبرز في مقدمتها تنظيم داعش، هذا التظيم الذي سيطر على مناطق واسعة من الدولتين، وأبان في فترات معينة على قوة كبيرة في الميدان، لكن مع تضييق الخناق على التنظيم الإرهابي في آخر معاقله، وتحديدا في مدينتي الموصل العراقية والرقة السورية اللتين سيطر عليهما لسنوات، حاول التنظيم نقل نشاطه إلى مناطق أخرى بعيدا عن نيران التحالف الدولي، ووجد في ليبيا الملاذ الآمن خاصة مع سيطرته على بعض المدن على غرار سرت وبنغازي ودرنة.

ومع تفاقم الوضع، وبداية إتساع نفوذ التنظيم في ليبيا، انتبهت القوى الدولية والإقليمية إلى خطورة الوضع الذي يهدد الأمن القومي لمنطقة شمال إفريقيا ككل، وهو ما جعلها تسعى إلى إعادة الاستقرار وفقا لمقاربات مختلفة، ففي حين إختارت مصر التحالف مع الإمارات وتوجيه ضربات عسكرية مع دعم الحكومة المعترف بها دوليا في طبرق ضد حكومة طرابلس التي ترى الدولتان أنها راعية للمسلحين، تعتمد الجزائر والمغرب على حل الحوار بين الأطياف الليبية، وهو الحل الذي تتبناه الأمم المتحدة برعاية المبعوث الأممي برنارد ليون.[17]

وفي ذات السياق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية العام 2015 إقناع البلدان المغاربية بضرورة السماح لها بتأسيس قاعدة جوية في المنطقة تمكنها من إرسال طائرات بدون طيار لمراقبة الوضع، بيد أنها لا يبدو قد تلقت موافقة حتى الآن من قبل هذه البلدان، المغرب والجزائر وتونس، من أجل استغلال أجوائها، دون الاكتفاء بتعزيز جنود المارينز في قاعدتها بإسبانيا تحسبا لأي توترات في المنطقة تستدعي التدخل. [18]

2. الأمن الإقتصادي المغاربي في بيئة مضطربة.

تجلت الآثار الأولى للتحولات السياسية في المنطقة العربية على إقتصاديات مختلف الدول التي شهدت ثورات أحدثت تغيرات سياسية في بنية الأنظمة في الإنخفاض المباشر لمعدلات النمو وعدم تجاوزها ما كان متحققا فى ظل النظم التى جرت الإطاحة بها، وهو أمر متوقع لدى جميع الخبراء والمختصين في الشأن

الإقتصادي، ذلك أن مهمة أى ثورة شعبية تكون إحداث تحول سياسي من خلال عملية مزدوجة: هدم البناء القديم، وإقامة بناء جديد مكانه، وترافق عملية هدم البناء القديم بآثار سلبية على أداء الاقتصاد فى المدى القريب، لكن ماحدث فى الحالة العربية أنه لم يجر هدم البناء القديم، ولكن تعرضت دعائمه الأمنية لتحد هائل سقطت أمامه بإخفاقها في التصدي للثورات، وأنتج ذلك غيابا لقوات الأمن استمر شهورا طويلة في تونس ومصر، وتعرضت أجهزة الأمن للانقسام والتصارع في اليمن، وليبيا، وسوريا، مما خلق حالة من عدم الأمان، اضطربت فيها الأوضاع الاقتصادية بشكل متفاقم، ولذلك انشغل الفاعلون الاقتصاديون بالتكيف مع ما أحدثته الثورات من تغيرات في تركيبة السلطة، وفى مستوى توقع المواطنين لما يرجونه في ظل الأوضاع الجديدة، وبانتظار استقرار السلطة السياسية، ومعرفة توجهاتها ومن يحكم بسيطرته عليها ففي ظل الصراعات السياسية التي تعقب الثورات.[19]

وتعرف الدول المغاربية تباينا كبيرا في النماذج الاقتصادية المعتمدة، حيث أن الوحدة الجغرافية التي تجمع دول المنطقة لم تمنح ذلك التماثل المتوقع في بنية الاقتصادات المختلفة، وذلك لأسباب جغرافية في حد ذاتها، حيث تعتمد الجزائر وليبيا على النفط والغاز باعتبارهما تتمتعان بمنطقة صحراوية شاسعة تعتبر خزانا هاما لهذه المواد النفطية على المستوى العالمي، بينما تحاول كل من تونس والمغرب الاعتماد على العائدات السياحية والفلاحية، مع أسبقية للمغرب بانفرادها بالاعتماد على الفوسفاط.

وفي هذا السياق كشف تقرير أعده الباحثان محسن خان وكريم ميرزان تحت عنوان " تداعيات الربيع العربي على بلدان شمال أفريقيا "، بمركز رفيق الحريري للشرق الأوسط، أن التأثيرات السلبية للتحولات السياسية الناجمة عن الثورات الشعبية أدت لحدوث تصدعات بنيوية عميقة في اقتصاديات البلدان المغاربية، والتي تتمثل وفقا للتقرير في ارتفاع معدلات البطالة خاصة في أواسط فئة الشباب، واتساع نطاق الدعم مما يضر بالمالية العامة، بالإضافة إلى تردي مناخ الأعمال بحيث أصبح غير ملائم وطارد للمستثمرين المحليين والأجانب، وبروز معضلة عدم التنوع في الاقتصاد خاصة في ليبيا والجزائر، ناهيك عن تدهور البنية التحتية وعدم كفايتها، واتساع الفجوة في توزيع الدخول والثروات بين أفراد الشعب. [20]

وتعتبر هذه التصدعات البنيوية العميقة في اقتصاديات الدول المغاربية بمثابة التهديد المباشر والخطير للأمن الاقتصادي المغاربي الذي كان يعيش أفضل حالا وأكثر استقرارا قبل حدوث جملة التحولات السياسية الراهنة وفقا لجميع التقارير الدولية المختلفة.

3. الأمن المجتمعي المغاربي على ضوء راهن التحولات السياسية العربية.

يعتبر الأمن المجتمعي المرادف المباشر للبقاء الهوياتي، فهو: " الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة للتطور، للأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية الدينية والقومية والعادات ". [21] وفي ظل بروز أي تهديد لمختلف هذه العناصر المشكلة للهوية لمجموعة ما من طرف مجموعات أخرى تهدف إلى زيادة أمنها المجتمعي وتعزيز هويتها، يحدث ما يطلق عليه باري بوزان: " المأزق الأمني المجتمعي Societal Security Dilemma ".[22] والذي يرتبط بدوره بشكل وثيق بقدرة المجموعة على الاستمرار مع المحافظة على خصوصيتها دون المساس بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين وما يمكن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير" نحن ".... فالتفاعل بين مختلف المجموعات الإثنية يؤدي إلى إعادة صياغة مفهوم الهوية بشكل يضفي الطابع الأمني على العلاقات مع الآخر. [23]

وقد عرف الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية بروز العديد من التهديدات الخطيرة في إعقاب جملة التحولات السياسية التي طرأت على المنطقة العربية بصفة عامة، وبعض الدول المغاربية على وجه الخصوص، حيث رفع الضعف المؤسساتي للدولة أمام الحراك الثوري للمجتمعات من سقف الآمال والأطماع الدفينة لمختلف الجماعات تحت الوطنية، والتي أصبحت في ظل هذه الأوضاع تبحث عن فرض هويتها وتعزيز مكانتها بعيدا عن الولاءات والانتماءات الوطنية، فقد برز في هذا السياق حراك الريف في المغرب مطالبا بتعزيز الهوية الأمازيغية لسكان هذه المناطق، وهو ما حدث أيضا في الجزائر من خلال الأزمة التي حدثت في مدينة غرداية بين أتباع المذهب الإباضي والمذهب المالكي، هذه الأزمة التي تحولت إلى معضلة أمنية مجتمعية بعد محاولة كل طرف تعزيز هويته على حساب الطرف الآخر، غير أن السلطة السياسية حاولت معالجة الأزمة من خلال مقاربة سوسيوسياسية بعيدا عن المعالجة الأمنية التي استعملت في عزل الأطراف عن بعضها فقط، في حين نجحت المقاربة السوسيوسياسية من خلال تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف في سياق المواطنة والهوية الجامعة، والعيش المشترك.

أما ما حدث في ليبيا من صراع على السلطة بين مختلف القبائل والعشائر فقد خلف معضلة أمنية مجتمعية عميقة عجزت كل المقاربات سواء السوسيولوجية أو السياسية عن إيجاد حل لها، ولعل ما زاد في حدة هذه المعضلة هو فشل الدولة من جهة، والانتشار الرهيب للسلاح من جهة أخرى.

ثالثا: في الانعكاسات التي شكلتها موجة الحراك على فشل الدولة: قراءة في الحالة الليبية

لا شك في أن أولى استخدامات اصطلاح الدولة الفاشلة على المستوى التنظيري قد ظهر مع تسعينيات القرن الماضي، وذلك عقب انهيار الحكومة الصومالية، أين برزت دراستان أساسيتان حول هذا المفهوم، وكانت الدراسة الأولى لـ **جيرالد هيرمان** و**ستيفن راتنر** عام 1993، التي رأت أنّ مفهوم الدولة الفاشلة يحيل الى "تلك الدول التي لا تستطيع أن تلعب دوراً ككيان مستقل"، أما الدراسة الثانية فهي لـ **وليام زارتمان** عن الدولة المنهارة في عام 1995، وأشار إلى أنها "تلك الدول التي لم تعد قادرة على القيام بوظائفها الأساسية".

ومن ضمن تعريفات الدولة الفاشلة، أنها الدولة التي تفقد السيطرة على وسائل العنف الخارج عن الإطار القانوني، وبالتالي تعجز عن تحقيق السلام والاستقرار لشعبها، وفرض السيطرة على أراضيها، ولهذا لن تقدر على ضمان النمو الاقتصادي أو أي توزيع عادل للقيم بين أفراد مجتمعاتها.

كما يعرف القانوني الدولي الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفتقد حكومة شرعية وتشهد حالة من العنف المركز وهي الدول التي صدر قرار من مجلس الأمن بشأنها والذي يتيح إمكانية التدخل فيها لأمور إنسانية. (24)

ويعتبر نموذج الدولة الليبية لفترة ما بعد الحراك السياسي والاجتماعي الأخير نمطا للدولة الفاشلة على غرار ما تم توصيفه آنفا، اذ باتت تعيش ليبيا اليوم وأكثر من أي وقت مضى حالة من التخبط السياسي وذلك منذ ثورة فبراير 2011، اذ لم تستطع أي قوة سياسية إرساء دعائم نظام سياسي حقيقي، ينجح في تشكيل مؤسسات دولة فاعلة، ما وضع ليبيا حتى الآن في خانة تصنيفات الدول الفاشلة أو الهشة سواء كان هذا الأمر وفق المعايير الأكاديمية أو يخضع لعمليات تسييس من قبل بعض القوى الخارجية لتحقيق مصالح معينة.

فرغم مرور عدة سنوات على الإطاحة بنظام القذافي لا تزال تعد ليبيا مصنفة ضمن نمط الدول الفاشلة، اذ لم ينجح الليبيون في صياغة نظام حكم انتقالي واضح يدير المرحلة الانتقالية، ويساعد في إعادة بناء الدولة إذ تجري استقطابات حادة ويدور تطاحن شديد بين أطراف متعددة حول شرعية المؤسسات السياسية الانتقالية وطبيعة الجيش والقوى الأمنية وشكل الدولة وطبيعة الحكم وتوزيع الثروة. (25)

وتحدد عوامل فشل الدولة في ليبيا في عدم فعالية النظام السياسي، والبناء الاجتماعي للدولة الذي تلعب القبيلة فيه، سياسيا واجتماعيا، دورا مركزيا دون تحديد واضح للعلاقة بين الاجتماعي والسياسي

والاقتصادي وما هي الحدود التي تقف عندها الجماعات الاجتماعية في استخدام السياسي والاقتصادي في الصراع على السلطة، وكذا الاقتصاد الريعي حيث يمثل النفط 98% من صادرات الدولة وإراداتها، أي غياب الإنتاج عن الاقتصاد الليبي، كما أن ضعف أداء النخبة السياسية، وضعف الأمن الرسمي وانتشار المجموعات المسلحة، وغياب الإطار الدستوري، وانتشار جماعات التطرف العنيف، والتدخل الخارجي ودوره في مفاقمة عوامل الفشل، وتأثير تنافس القوى الإقليمية المجاورة يعد احدى أهم سمات هذا الفشل.

اذ لايزال يواجه الليبيون اليوم صعوبة في بناء دولة جديدة، ما يجعلهم يسيرون في دوامة من حالة فشل الدولة التي تسببت ليس في الأضرار بالليبيين فقط والسماح بتحويل بلادهم لساحة تنافس ومساومة بين القوى الخارجية وأراضي خصبة للإرهاب والعصابات، لكن امتد ذلك ليؤثر بشكل أكبر على دول الجوار بما يشمل كافة الدول المغاربية، فقد ساهمت حالة الحدود السائبة في تهديد الأمن القومي للمنطقة المغاربية نتيجة لعمليات تهريب الأسلحة وانتقال العناصر الإرهابية بين هذه الدول.

فقد تسببت حالة فراغ وفشل الدولة التي تعيشها ليبيا، في عدم قدرتها على التحكم في حدودها وبسط سيطرتها على كافة أراضيها، ما أوجد حالة من انسيابية الحدود وجعلها رخوة، وكان لذلك تداعيات على المستويين الداخلي والخارجي.

- ✓ **فعلى مستوى الداخلي:**

استطاعت الجماعات الإرهابية إنشاء حاضنة لها على الأراضي الليبية واستقطاب العديد من أصحاب الفكر المتطرف إليها مثل تنظيم داعش، ما جعل ليبيا مرشحة لأن تكون الأراضي البديلة لدولة داعش في سوريا والعراق، ويجد هذا الواقع مبرراته في عدة أسباب، منها تصدع الدولة الوطنية المركزية وظهور الولاءات التحتية، ففي ليبيا ظهرت الانتماءات القبلية بعد ثورة فبراير 2011، وسط مطالب بالسيطرة على أقاليهم وخروجهم من تحت عباءة الدولة الوطنية، مثل مطالب إقليم برقة بالانفصال عن الدولة الليبية.

وكذا التحول من الصراع على خطوط الحدود إلى الصراع على مناطق الحدود، في ظل انسيابية جغرافية الدولة حيث يسعى كل طرف في الداخل إلى السيطرة على مناطق معينة من أجل تحقيق أهداف خاصة به، والتحكم في من يدخل أو يخرج من المناطق الخاضعة له دون إيلاء الاعتبار لأمن الدولة ككل.

كما أن من أهم الأسباب التي ظهرت في ليبيا وأدت إلى تشكيل هذا الواقع على المستى الداخلي، هو تبلور نمط الاقتصادات الحدودية، فقد تزايدت شبكات "اقتصادات الحدود"، عبر عمليات التهريب الواسعة ونشوء الاقتصاديات الموازية الغير شرعية، ويتضح ذلك في ليبا بوجود عصابات كاملة لتهريب اللاجئين إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، إلى جانب عمليات تهريب البضائع والسلاح من قبل الميلشيات والعصابات التي تسيطر على مناطق ومنافذ كاملة من إقليم الدولة.

وهو الواقع الذي امتدت انعكاساته الى المستوى الاقليمي، أين اتسع تأثيره بشكل سلبي على دول الجوار، فنظرا لامتلاك ليبيا لحدود مشتركة مع عدة دول فإنها تسببت لها في تهديدات أمنية واستراتيجية، فطول الحدود بين مصر وليبيا فقط يتعدى ألف كيلومتر، بخلاف حدودها مع تونس والجزائر والسودان وتشاد والنيجر، ما يسهل ليس فقط عمليات التهريب والتجارة غير الشرعية وإنما انتقال العناصر الإرهابية من وإلى داخل هذه الدول أيضا.

✓ **أما على المستوى الخارجي:**

فإن موقع ليبيا وثروتها النفطية طالما كانا يغريان قوى دولية كثيرة –بحكم مصالحها في المنطقة– ولعل هذا ما يبرر لها مواقفها تجاه موجة الحراك التي شهدتها هذه الأخيرة، وهي المواقف التي كانت تتباين فيما بينها حيث عملت القوى الدولية الكبرى على التحريض والاصطفاف إلى جانب بعض القوى الداخلية المتصارعة من جهة، ومن جهة أخرى اتخذت موقف المعادي تجاه بعض القوى الاخرى، حيث عملت على تأجيج صراعاتها ضد بعضها البعض، وفي مقابل كل هذا عملت على اضعاف سلطة الدولة التي لا تنتج في الأصل الأدوات الضرورية لفرض القانون والسيطرة على اقليمها، فكل هذا وضع كيان الدولة الجغرافي والسياسي على مفترق كل الأخطار والتهديدات ومآلات التفكيك والانهيار.

وهو الوضع الذي وجدت من خلاله القوى الكبرى شرعية لتدخلاتها في الحالة الليبية، تحت شعارات "مسؤولية الحماية" و"حقوق الانسان"، على غرار تصرف حلف شمال الأطلسي (الناتو) باعتباره الذراع الجوي للقوات المناهضة للقذافي، وتوفير الدعم الحاسم الأخير الذي مكنها من إسقاط النظام القديم، وادخال ليبيا في حالة من الفوضى.

وهكذا نخلص من كل ما سبق إلى أن استقراء الحالة الليبية اليوم كواقع قد بات يقدم لنا خصوصية تحليلة جديدة في المجال السياسي المغاربي، للأدوار التي من شأنها أن تلعبها الفواعل والمحددات الداخلية بالتظافر والأجندات الدولية المصلحية في افشال الدولة في المنطقة مما يعيد هذه الكيانات السياسية الى وضع

اللادولة أو ما قبل دولة، ومن ثم فسح الامكانية لبروز آليات للتعاقد من جديد، التي يفترض في المهمة التنظيرية أن تأخذ مسؤوليتها فيه على ضوء الخصوصية التي أصبحت تتيحها هذه المنطقة.

الخاتمة

شكلت مختلف التحولات السياسية التي حدثت في المنطقة العربية موجة من الاختلالات البنيوية داخل الأنظمة السياسية العربية، وقد اختلفت هذه الاختلالات من نموذج إلى آخر حسب قدرة الأنظمة الأمنية على الصمود أمام المد الشعبي والثوري المتزايد، لكن ما حدث على العموم هو سقوط العديد من الأنظمة الحاكمة التي عمرت لعقود طويلة، وصعدت أنظمة حكم جديدة منها من كانت على قدر تطلعات شعوبها الثائرة، ومنها من خيبت الآمال والتطلعات، لكن الأهم من كل هذا حالة الفوضى التي وصلت إليها بعض التجارب على غرار ليبيا وسوريا واليمن، هذه الفوضى التي شكلت تهديدا مباشرا للأمن القومي في المنطقة العربية على وجه العموم، والمنطقة المغاربية محل الدراسة بصفة خاصة، وهو ما قادنا في الأخير إلى الوصول لجملة النتائج التالية:

- ✓ القدرة العالية للشعوب في إحداث تغييرات وتحولات عميقة في بنية الأنظمة التسلطية في المنطقة العربية والمغاربية بصفة خاصة.
- ✓ الديمقراطية التي تأتي على ظهر الدبابات، هي ديمقراطية مريضة يمكنها الفوضى والحروب الأهلية، وتشكل أكبر تهديد للأمن القومي خاصة إذا ارتبطت بالمساعدات الخارجية.
- ✓ لا تقتصر التهديدات التي أحدثتها التحولات السياسية في المنطقة العربية على الأمن القومي المغاربي في الجوانب العسكرية وأمن الحدود فقط، بل تتعدى ذلك إلى الأمن الاقتصادي والأمن المجتمعي الذي عرف انتكاسة كبيرة خلال هذه التحولات.
- ✓ جملة التحولات السياسية في المنطقة العربية عززت بشكل متفاقم النزعة القبلية في المجتمعات، وأعادتها إلى حالة اللا دولة أو حالة الطبيعة من خلال تصاعد الانتماء العشائري والقبلي وتجذر الولاء له على حساب الولاء الوطني.
- ✓ الصراع على السلطة في ظل انهيار الدولة في ليبيا ساعد بشكل مباشر في خلق حالة الفوضى الخلاقة التي حدثت بعد سقوط النظام السابق.

قائمة الهوامش:

(1) Jason Brownlee and Tarek Mesoud and Andrew Reynolds, "why the modest harvest", Journal of Democracy, the Jhons Hopkins university press, volume 24,N. 4, october 2013, p29

(2) عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص78.

(3) نفس المرجع، ص ص87- 88.

(4) عزمي بشارة، مرجع سبق ذكره، ص ص90- 91.

(5) السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير: يوميات من مشهد متواصل. الكويت: جداول للنشر والتوزيع، 2011، ص74.

(6) صلاح سالم زرتوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992، ص ص8-9.

(7) علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013 -2014 مراجعات ما بعد التغيير. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص216- 234.

(8) السيد ولد أباه، مرجع سبق ذكره، ص65.

(9) العودة إلى كتاب: جون آربرادلي، ما بعد الربيع العربي. ترجمة: شيماء عبد الحكيم طه، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.

(10) سهيل الحبيب، المفاهيم الإيديولوجية في مجرى حراك الثورات العربية: مقدمات في استئناف المشروع النقدي للإيديولوجيا العربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص ص12- 13.

(11) سهيل الحبيب، مرجع سبق ذكره. ص154.

(12) السيد ولد اباه، مرجع سبق ذكره. ص ص104- 105.

(13) المرجع نفسه، ص102.

(14) كمال لقصير، " جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات 2014 ". سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 01 جانفي/ يناير 2015، ص03.

(15) عبيد اميجن، " إنتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا ". سلسلة تقارير، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 21 أكتوبر/ تشرين أول 2014، ص06.

(16) عمراني كربوسة، زروال سهام، " الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، جامعة الجزائر 3، العدد: 05، أكتوبر 2014، ص ص، 112، 113.

(17) خالد بن الشريف، " داعش في المنطقة المغاربية...لماذا وكيف تتم مواجهتها ؟ ". موقع ساسة بوست، 23 ينويو 2015، متحصل عليه من: https://www.sasapost.com/isis-in-north-africa/، يوم 2018/03/10، على الساعة 14:55.

(18) خالد بن الشريف، مرجع سبق ذكره.

(19) مصطفى كامل السيد، " الاقتصاد والثورات العربية ". مجلة الديمقراطية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات ، ص05.

(20) Mohsin Khan, Karim Mezran, " Aftermath of the Arab Spring in North Africa ". Report, Washington : Atlantic Council, Rafik Hariri Center for the Middle East, October 2016, p 10.

(21) سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2012، ص27.

(22) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن. الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص83.

(23) بوعلام برزيق،" المأزق الأمني المجتمعي وهواجس التفكك". متحصل عليه من: https://www.noonpost.org/content/19878، يوم 2018/03/14، على الساعة 13:35.

(24) محمد عمر، تداعيات حذرة .. فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل السياسي للأزمة، متحصل عليه من: https://elbadil-pss.org ، يوم 21 ماي 2017.

(25) عمر أبو القاسم الككلي، " الدولة الليبية ودوامة الفشل ". متحصل عليه من: https://www.218tv.ne ، يوم 12 ماي 2017